

15 مليار دولار حجم سوق "الفرنشايز" في السعودية

آخر تحديث: الاثنين 29 ذو القعدة 1438 هـ - 21 أغسطس 2017 GMT 14:27 - KSA 17:27
تاريخ النشر: الاثنين 29 ذو القعدة 1438 هـ - 21 أغسطس 2017 GMT 20:00 - KSA 23:00

المصدر: العربية.نت



أكدت مجلة الاقتصاد الصادرة عن غرفة الشرقية، نمو نشاط الامتياز التجاري "الفرنشايز" في السوق السعودي الذي يحظى بنسبة 50% من سوق الامتياز التجاري في الشرق الأوسط، وأن بعض الشركات السعودية باتت مصدرة للعلامات التجارية حول العالم.

وقالت الاقتصاد في عددها لشهر أغسطس الجاري في تحقيق موسع تحت عنوان "سوق واعدة للاستثمار في الفرنشايز"، إن حجم هذا السوق في منطقة الشرق الأوسط يقدر بـ 30 مليار دولار، حصة المملكة منها حوالي 50%، وبالتالي فإن من المتوقع أن يشهد المزيد من النشاط على هذا الصعيد، خاصة في ظل رؤية 2030 التي من محاورها دعم الراغبين في الاستثمار بنظام الامتياز التجاري، وفقاً لما ورد في صحيفة "الرياض".

وأشارت إلى أن نظام الامتياز التجاري يشكل فرصة مهمة لإطلاق مشروعات رواد الأعمال الراغبين في العمل الحر، كون هذه الآلية تفتح آفاقاً واسعة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ما يستدعي تأسيس بنية تشريعية وثقافية واقتصادية لنموها.

ولفتت المجلة إلى أن الامتياز التجاري الذي ظهر عام 1871 في الولايات المتحدة وانتشر في شتى بقاع العالم في اتفاقية بين طرفين مستقلين قانونياً، واقتصادياً هما: "مانح الامتياز أو الفرنشايز"، وممنوح الامتياز أو الفرنشايز"، حيث يقوم الأول بمنح الموافقة للآخر على استخدام حق أو أكثر من حقوق الملكية الفكرية أو الصناعية، أو المعرفة الفنية لإنتاج أو توزيع سلعة أو خدمة معينة تحت العلامة التجارية التي ينتجها أو يستخدمها ذلك المانح، ويتم ذلك بمقابل مادي أو مزايا ومصالح أخرى.

وأوردت المجلة أنه بموجب هذا التعريف، ونسبة لعدد من الخبراء والمتخصصين، فقد مرت تجربة الامتياز التجاري في

المملكة بعدة مراحل، تمثلت المرحلة الأولى في الاستيراد والتي بدأت بشكل متواضع وخجول في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، لكن التوسع الحقيقي بدأ بعد حرب تحرير الكويت عام 1991 إذ ازدادت حالات استيراد الامتياز التجاري حتى بلغ عدد الشركات العاملة في هذا المجال أكثر من 250 شركة.

أما المرحلة الثانية فهي انطلاق الشركات السعودية بمنح امتيازاتها، حيث أطلقت إحدى مجموعات إنتاج الوجبات السريعة في العام 1994 من مكة المكرمة لتمنح امتيازاتها شرقا وغربا حتى بلغت جاكرتا في إندونيسيا وشيكاغو في أميركا، ثم تلتها شركات أخرى بلغ عددها اليوم 22 شركة، واحدة منها فقط بلغ عدد امتيازاتها الممنوحة في العديد من بلاد العالم حوالي 700 امتياز.

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة تفعيل صناعة الامتياز التجاري في المملكة وهي التي نعيشها الآن، حيث بدأت صناديق خدمة المجتمع بتمويل مشاريع ممنوحي الامتياز وقريبا سوف يبدأ البنك السعودي للتسليف والادخار بتقديم قروض مجزية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وسوف يكون مشروع الامتياز التجاري من أهم الأنشطة الممنوحة.

وذكرت المجلة أن مراحل أخرى يتوقع لها الحدوث في المستقبل وهي مرحلة سن القوانين والأنظمة لصناعة الامتياز التجاري، لندخل فيما بعد مرحلة تصدير الامتيازات السعودية للخارج، وهذا مشروط بزيادة عدد الشركات العاملة في مجال الامتياز التجاري، متوقعة أن تشهد الفترة المقبلة ثورة الاستثمار في الامتياز التجاري، ما يستدعي المزيد من الإشراف الحكومي للحفاظ على حقوق جميع أطراف الامتياز، ولخصت المجلة إلى أن الامتياز التجاري يعد خيارا مناسباً للراغبين في العمل الحر.